العلاقات المدنية-العسكرية في مصر بين تحدي إنهاء الوصاية العسكرية وإعادة إنتاج الحكم العسكري

Military in Egypt between the challenge of ending relations Civil-military rule re-production of military guardianship and the

الدكتور/ نور الدين فلاك[1،2،3]
[1]**جامعة المسيلة، (الجزائر)**
[2]**مخبر العلوم السياسية الجديدة، جامعة المسيلة**
[3]**المؤلف المراسل:** nourdineanas@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2019/06/26   تاريخ القبول للنشر: 2019/11/02   تاريخ النشر: 2020/09/28

❖❖❖❖❖❖❖

مراجعة المقال: اللغة العربية: د./ زهور شتوح (جامعة باتنة)   اللغة الإنجليزية: د./ رحمة بوسحابة (جامعة معسكر)

ملخّص:

تركز الدراسة على المسائل المتعلقة بالدور السياسي للمؤسسة العسكرية وطبيعة علاقاتها بالمؤسسة المدنية في أعقاب عملية التحول الديمقراطي التي شهدتها المنطقة العربية، وخاصة بعد الحراك السياسي العربي الذي أحدث نقلة نوعية ومتميزة في بنية الأنظمة السياسية العربية التي تبنت المشروع الديمقراطي الذي يسعى إلى ترسيخ الديمقراطية من خلال سيطرة المؤسسة المدنية على الجيش ضمن بنية دستورية وقانونية ديمقراطية، بالمقابل واجهت بعض تجارب ذلك التحول على غرار التجربة المصرية تحديات شائكة وصعبة في العلاقة بين المؤسستين المدنية والعسكرية مما أثر على بنية استقرار النظام السياسي المصري داخليا وخارجيا.

الكلمات المفتاحية: التحول الديمقراطي؛ المؤسسة المدنية؛ المؤسسة العسكرية؛ الجيش؛ الوطن العربي.

Abstract:

The present study focuses on issues concerning the political role of the military institution and the nature of its relationship with the civil institution in the wake of the democratization shift in the Arab region, especially after the Arab political movement that brought about a qualitative leap in the structure of the Arab political systems which adopted the democratic project that aims to consolidate democracy through the control of the civil institution on the army within constitutional, legal and democratic structure. In return, some experiences of this transition, like the Egyptian one, faced difficult challenges in the relationship between the two institutions. consequently, it affected the stability of the Egyptian political system internally and externally.

***Key words**: democratic transformation; civil institution; military institution; the army; the Arab world.*

مقدّمة:

يؤكد التحول الديمقراطي على المستوى العالمي ومن خلال المقارنة بين مختلف التجارب على أن العملية معقدة للغاية، ففي حالات خلص ذلك التحول إلى تأسيس نظم سياسية ديمقراطية حقيقية جسدت كل مظاهر الانتقال وترسيخ الفعل الديمقراطي في كل مؤسسات الدولة، وفي أحيان أخرى نجد أن تلك العملية أحدثت ردود فعل مجتمعية قادت في النهاية إلى تأسيس نظم تسلطية استبدادية جديدة، ونجد في حالة ثالثة أن العملية الديمقراطية ولدت أنظمة سياسية هجينة جمعت بين سمات ومظاهر النظم الديمقراطية والنظم غير الديمقراطية. ولعل المسائل المتعلقة بالدور السياسي لمؤسسة الجيش والعلاقات المدنية – العسكرية شكلت إحدى التحديات والإشكالات المعقدة لعملية التحول الديمقراطي في الوقت الراهن، فبالنظر للتجارب المختلفة خاصة تلك التي مست المنطقة العربية وموجة التحولات الديمقراطية السريعة الحاصلة للأنظمة السياسية العربية التي فرضتها أحداث الربيع العربي خاصة مع نهاية ديسمبر 2010 في كل من تونس ومصر والتي امتدت بعدها إلى اليمن وليبيا وسوريا... كل هذا ترك عدة استفهامات حول انعكاس ذلك الحراك العربي على دور المؤسسة العسكرية وعقيدتها وعلاقتها بالمؤسسة المدنية والتي تشمل دوائر السلطة والنفوذ وإمكانية تغيير ميزان القوى بين المؤسستين في تسيير الحياة السياسية.

لذلك جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على التجربة المصرية وتحولها الديمقراطي خاصة بعد ثورة 25 يناير 2011، ونطرح من خلالها الإشكالية التالية: هل التجربة المصرية من خلال التحول الديمقراطي الذي فرضته ثورة 25 يناير شكلت بداية حقيقية لإرساء علاقات مدنية - عسكرية قائمة على الشرعية الدستورية ومنه بناء ديمقراطية مدنية حقيقية مستمرة؟

وقد انطلقت هذه الدراسة من الفرضية الآتية وهي أن ثورات الربيع العربي التي مست بعض البلدان العربية وفي مقدمتها مصر، هذه الأخيرة ومن خلال ثورة يناير 2011أرست علاقات مدنية عسكرية كان من المفروض أن تحضى بالشرعية الدستورية والشعبية، لكن واقع الحال يؤكد على أن التحول الديمقراطي المفروض في مصر بعد تلك الثورة أعاد بناء نظام سياسي عسكري بديمقراطية وهمية ألقت بظلالها على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية المصرية.

المبحث الأول

الإطار النظري لمفهوم العلاقات المدنية العسكرية

تهتم دراسة العلاقات المدنية-العسكرية بكيفية تكامل الأدوار وتوزيع السلطات بين مؤسسات الدولة المدنية والمؤسسة العسكرية، كما تشير إلى أنماط علاقات الانصياع والضبط والتأثير فيما بين

القوات المسلحة والقيادة المدنية السياسية للدولة، ففي النظم الديمقراطية ترسم القوانين والدستور الوطني حدود تلك العلاقات وتبين طبيعتها وتصبح جزء من ثقافة المؤسسة العسكرية.

المطلب الأول: تعريف العلاقات المدنية العسكرية

ولقد أكد هنتنغتون على أن تلك العلاقات تعني العلاقة بين القوات المسلحة والتنظيمات المدنية عموما، الأمر الذي يعني وجود تعارض بين العسكريين والمدنيين كجماعتين منظمتين ذات مصالح متنافسة، وقد اعتمد على مجموعة أسس رئيسة تتمثل في (خصروف، 2012،الصفحة 8-9):

1- أن العسكريين والمدنيين يشكلون جماعتين مختلفتين، وأن هناك تمايزات داخل كل منهما حيث يتولى المدنيون المناصب الحكومية، كما يقومون برسم السياسات العامة الداخلية والخارجية كما يسهرون على تطبق القوانين والتحكم في الصراعات، بالمقابل العسكريون تنحصر مهامهم في التدريب على استخدام أدوات القوة والدفاع عن النظام وحماية الأمن القومي داخليا وخارجيا وتقديم الاستشارة للمدنيين في القضايا الأمنية.

2- أن العلاقات المدنية العسكرية بطبيعتها يغلب عليها طابع الصراع.

3- إن ما يجعل الصراع محدودا هو خضوع العسكريين للمدنيين وذلك عبر رفع مستوى الاحترافية العسكرية التي تعني حسب هنتنغتون إنكار أي دور سياسي للمؤسسة العسكرية.

4- أن التحول في العلاقات المدنية-العسكرية عبر الوقت يتوقف على درجة فعالية السيطرة المدنية، ويرى أن مضاعفة الاحتراف هو أقوى أسس السيطرة المدنية على القوات المسلحة.

ونخلص هنا إلى أن العلاقات المدنية العسكرية تعني حدود التأثير والتأثر بين المؤسسة المدنية والمؤسسة العسكرية والتي يمكن حصرها في ثلاث صور: إما تدخل الجيش في الشأن السياسي بشكل مباشر أو غير مباشر أو تسييس الجيش لصالح قوى سياسية على حساب أخرى أو استقلالية السياسة عن الجيش الذي يعمل على تطوير نفسه بشكل مهني واحترافي.

المطلب الثاني: مفاهيم ذات الصلة بالعلاقات المدنية العسكرية

هناك العديد من المفاهيم ذات صلة مباشرة بموضوع العلاقات المدنية العسكرية نذكر منها:

الانقلاب العسكري: يعرفه مارك رابابورت بأنه: حركة مفاجئة خادعة عنيفة وغير شرعية تحتاج إلى مهارة عالية من جانب القائمين بها من العسكريين هدفها تغيير الحكومة (فرج، 2009،الصفحة 1).

أما هرزيوايتر فيعرفه بأنه محاولة منظمة تنظيما دقيقا من العسكريين هدفها قلب نظام الحكم المدني، هذه المحاولات رغم مظهرها العسكري إلا أن مضمونها سياسي وهدفها سياسي وهو قلب نظام الحكم.

أما روز مري فيرى أن الانقلاب العسكري هو استراتيجية خاصة للعسكريين هدفها الإطاحة بنظام الحكم القائم وجوهرها الهجوم المفاجئ على الحكومة القائمة.

المؤسسة العسكرية: هي مؤسسة من مؤسسات الدولة السيادية وليست جهاز أو أداة في يد السلطة، أي أنها مؤسسة للأمة وليس للنخبة، شأنها في ذلك شأن المؤسسات السيادية الأخرى في النظام

الجمهوري الديمقراطي أو الملكي الدستوري، وهي نصاب مستقل الخصوصيات ما يميزها عن بقية المؤسسات،إذ أنها تحتكر الوسائل العسكرية في الدولة التي بها تمارس العنف الشرعي، والذي يستمد شرعيته ومشروعيته من وظائفها المرتبطة دوما بالمحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية (ولد دادة، 2002، الصفحة 16).

العسكريتاريا: هي تدخل العسكريين في الشؤون السياسية، وهم طبقة الضباط الذين تسلموا الحكم عن طريق انقلاب عسكري فأساءوا إلى دولهم (الآغا، 2008،الصفحة 202).

الظاهرة العسكرية: وهي نزعة واتجاه يهدفان إلى هيمنة المؤسسة العسكرية على الدولة وفرض نظامها الصارم على الحياة المدنية، وتتقوى هذه النزعة عندما تعجز المؤسسات الدستورية والهيئات السياسية عن مواجهة التحديات المطروحة (الكيلاني،1985، الصفحة 108).

الجيش: هو تنظيم تسلسلي هرمي يضم رجالا مسلحين، ويستطيع صد المعتدين ونقل الحرب إلى خارج البلاد وحفظ النظام في الداخل، وتميز الدراسات العسكرية الأكاديمية بين عدة أنواع من الجيوش التي كثيرا ما اعتمد مقياس طريقة وأسباب تكوينها ونشأتها للتمييز بينها، فهناك جيش المرتزقة وجيش الفئة والجيش الوطني والجيش الشعبي... (الاخضاري، 2006-2005،الصفحة 164-167).

المطلب الثالث: المداخل النظرية للعلاقات المدنية العسكرية

ساهم الاهتمام الكبير الذي أولته الدراسات في حقل العلوم السياسية للظاهرة العسكرية خصوصا خلال عقدي الخمسينيات والستينيات إلى سبعينيات القرن الماضي إلى بلورة الأطر النظرية المساعدة على تفسير مختلف جوانب هذه الظاهرة، وتطورت هذه الأطر بتطور الدراسات والبحوث في هذا المجال خاصة بعد الحرب الباردة.

النظرة الغربية للعلاقات المدنية العسكرية

المتفحص والدارس للنماذج التقليدية للعلاقات المدنية العسكرية يصل إلى نتيجة مفادها أن صور تلك العلاقات تكاد تكون نمطية،خاصة إذا كانت طبيعة المدخلات والمخرجات لهذه العلاقات ترتكز على حكومة ذات طابع مدني ومؤسسة عسكرية تتسم بالطابع الاحترافي، وقد وصل المنظرون في هذا الحقل إلى استنتاجات مؤسسة على تحليلات هنتنغتون والتي نشرت في فترة الخمسينات، حيث اعتبروا أن إضفاء الطابع المهني على المؤسسة العسكرية الحديثة، وإنشاء قوة عملياتية قادرة على الانخراط بفاعلية في الحرب على وجه التحديد، بالإضافة إلى التحديث العسكري والذي يشمل التعليم والإجراءات المتبعة في تدريب وتعيين الجنود المحترفين سوف تساهم بدورها في إبقاء الجيش في الثكنات بعيدا عن السياسة،غير أن هذه القراءة لا تفسر العلاقات المدنية العسكرية في الحالات التي يكون فيها الجيش العامل المؤثر والفعلي في العملية السياسية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة داخل مجتمعات تختلف أنظمتها السياسية اختلافا جذريا عن الأنظمة السائدة في المجتمعات الغربية الرأسمالية.

تجدر الإشارة إلى أنه مع بداية التحولات الجيوسياسية التي رافقت نهاية الحرب الباردة وإعادة النظر في مكانة ومهام المؤسسة العسكرية داخل المجتمعات الغربية بدأت تطفوا إلى السطح مقاربات

جديدة تحدد بمقتضاها العلاقات المدنية العسكرية، ففي هذا الإطار يقترح **فيفر** على صانعي القرار السياسي والقادة العسكريين التفاوض على طبيعة العلاقات المدنية العسكرية في حين أن **شيف** اعتبر من خلال نظرية التوافق الثلاثي النسبي بين الجيش والنخبة السياسية الوطنية والمواطنين أنه يمكن شرح سلوكيات المؤسسة العسكرية داخل مجتمعاتها (مالكي،2012، الصفحة 300).

نظرة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تناولت أدبيات العلوم السياسية الكلاسيكية العلاقات المدنية العسكرية من منظار قضية الاستيلاء المباشر على السلطة السياسية وذلك عن طريق توظيف مؤسسة الجيش في الانقلابات العسكرية التي ارتفعت وتيرتها في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي (مالكي، 2012، الصفحة 304).

حاول العديد من الدارسين والباحثين دراسة الظاهرة العسكرية في العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط من خلال نظرية المسلك الطبيعي (بعيري، 1992، الصفحة 7-14)، والتي تقوم على فرض أن وصول ضباط إلى سدة الحكم بواسطة الانقلاب العسكري هو المسلك الطبيعي والمخرج الوحيد لتجاوز الأزمة السياسية التي ولدها العجز السياسي وضعف النخب الحاكمة وانقسامها، وتقوم هذه النظرية على ثلاث فرضيات أساسية:

1- يعيش العالم العربي حالة شديدة من التخلف، وأزمة انتقال لا يمكن تخطيها إلا عن طريق التغيير الثوري للبناء الاجتماعي والنظام السياسي.

2- ليس هناك قوة قادرة على إحداث التغيير المطلوب باستثناء ضباط الجيش.

3- الجيش له القدرة على التأثير في هذا التغيير.

على الرغم من أن هذا الإطار يتطابق في العديد من جوانبه مع الواقع العربي ويصلح لمعاجلة موضوع الظاهرة العسكرية في هذه المنطقة، إلا أنه غير كاف من أجل تقديم تحليلات وتفسيرات مقنعة حول دور المؤسسة العسكرية، لأن تلك النظرية يغلب عليها صفة التبرير أكثر منها التحليل، كذلك أن إطارها محدود بفترة زمنية معينة قد ولت وقد كانت ظاهرة الانقلابات العسكرية في الوطن العربي في أوج نشاطها.

نخلص هنا إلى أن الإطار النظري الأكثر اعتمادا في مجال دراسة علاقة المؤسسة العسكرية بالمؤسسات السياسية للدولة من حيث أبعادها ومستوياتها وأسباب بروزها هو إطار العلاقات المدنية العسكرية (حماد، 1987، الصفحة 177-182)، ذلك أن طبيعة تلك العلاقة لابد وأن تفصح عن الظروف التي يتحدد في ضوئها حجم ونوع وعوامل التدخل العسكري في الشؤون السياسية، سيما وأن تلك العلاقات تعتبر المحدد الرئيسي وفق هذا الاتجاه لدور كل من المؤسسة السكرية والمؤسسة المدنية.

تعددت الدراسات والأبحاث وخاصة تلك المتعلقة بدراسة أدوار المؤسسة العسكرية في الساحة السياسية كشكل من أشكال علاقاتها بالمؤسسات المدنية، من خلال البحث في الأسباب المفسرة للدور الرئيسي النشط للجيش وكذا نتائجه، والدراسات هذه كثيرة وفي العموم تنقسم إلى ثلاث أبواب أساسية:

الأول: محاولات وضع نماذج للعلاقات المدنية العسكرية حيث ركز الباحثون من خلالها على الأبعاد المؤسساتية أكثر من الاهتمام بالأبعاد السلوكية. **نقد:** هذا النموذج اهتم بالجوانب التاريخية دون الإسهاب في فهم التفاعلات والعلاقات المعاصرة، كما أنه تارة يركز على الخصائص البنائية للمؤسسات المدنية دون الاهتمام بالمواصفات المهنية والتنظيمية للجيش، وتارة يهتم بهذه الأخيرة ويهمل البيئة السياسية.

الثاني: يهتم بدراسة العلاقات المدنية العسكرية من منظور المركب العسكري –الصناعي ويركز على الصلة بين الجيش والقطاع المدني ممثلا في المؤسسات الحكومية والهيئات الصناعية، حيث يحلل دور الجيش في صناعة القرار القومي، وصياغة السياسة العامة ويربطه بمعدلات الإنفاق العسكري والتوجهات الدفاعية والسياسات العسكرية للدولة، وهو نموذج خاص بتحليل أدوار المؤسسة العسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تشكل الصناعة العسكرية جزءا هاما من الاقتصاد الأمريكي، وتوجهات السياسة العسكرية لها تأثير بالغ على الاقتصاد بل والتأثير على الدولة ككل.

الثالث: وهو ما يعرف بالتدخل العسكري وهو مدخل يهتم بدراسة أدوار المؤسسة العسكرية في الساحة السياسية كشكل من أشكال علاقتها بالمؤسسات المدنية، من خلال البحث في الأسباب المفسرة للدور السياسي النشط للجيش وكذا نتائجه.

المبحث الثاني

التحول الديمقراطي ومؤسسة الجيش في الوطن العربي

إن الحديث عن تلك العوامل والأسباب التي أدت إلى تدخل المؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية في الوطن العربي قبل التحول الديمقراطي أمر بالغ التعقيد نظرا لتعقد الظاهرة، وتشابكها وقابليتها للتطور من جهة وكذا اختلاف الباحثين وتشعب اختصاصاتهم من جهة أخرى ورؤيتهم إلى الزاوية التي يمكن أن تفسر عوامل وأسباب ذلك التدخل.

المطلب الأول: أسباب وعوامل تدخل المؤسسة العسكرية في المؤسسة المدنية

لقد تنوعت تلك الدراسات والأبحاث بين الذاتية والموضوعية من جهة، وبين ما هو رئيسي ومساعد من جهة أخرى و بين التراكم التراثي والحديث المعاصر، وكذا بين الإطار الداخلي والإقليمي والخارجي للدول، ولعل من أهم تلك الأسباب والعوامل نجد:

- ضعف الطبقة الوسطى الذي انعكس ضعفها على مؤسساتها وتنظيماتها السياسية والحزبية، والمتمظهر في فقدان شرعيتها وتشتت قاعدتها الاجتماعية نتيجة تلك الصراعات الداخلية التي أنهكت قوتها واستنزفتها –تيارات قومية، إسلامية،شيوعية، ليبرالية... من خلال هذا نمت بداخل مؤسسة الجيش فكرة الثورة على الوضع القائم في غياب القوة الثورية السياسية المدنية (ولد دادة، 2002، الصفحة 27-28).

- الثقافة السياسية للنخب العربية التي كانت في مجملها ثقافة انقلابية،فلم يكن وعيها ديمقراطيا بل انقلابا ثوريا يقوم على احتقار البرلمان كأداة وحيدة للتغيير. يضاف إلى ذلك قصور واضح في وضع الأهداف والبرامج جعلها تنزلق في تصور الثورة من عملية اجتماعية منظمة تعكس توازنا جديدا في علاقات القوة والصراع إلى عملية انقلابية يتم فيها انقضاض خاطف على السلطة والاستيلاء عليها بالعنف العسكري، فبدلا أن تكرس تلك النخب دورها وجهودها في تعبئة الجماهير وتنظيم فعاليتها وتطوير قدراتها على انتزاع حقوقها، استعاضت عن ذلك كله بالعسكر وتوسلاته لاختصار طريق الثورة (ولد دادة،2002،الصفحة 19). مثال ذلك مباركة حزب البعث العربي لانقلاب الأول في العراق. تأييد ومباركة حزب الوفد وجماعة الإخوان المسلمين لانقلاب الضباط الأحرار في مصر... (النابلسي، 2003، الصفحة 101).

- حصر مفهوم النخبة أو الصفوة في مرتدي البزة العسكرية أكثر من اقترانه بالنخب المدنية العسكرية مما نتج عنه إنغراس الشغف بالعسكريتارية في التكوين النفسي والثقافي للفرد العربي، فيظهر في طموح الفتية في أن يصبحوا ضباط أو طيارين في المستقبل (النابلسي، 2003، الصفحة 78).

- الثقافة الانقلابية للجيش سواء كان تنظيما أو تيارا أو جناحا أو فئة أو أفراد، ونتيجة لتراكمات تاريخية أصبح الاعتقاد الراسخ بأن له دور سياسي يسمو على السلطة السياسية المدنية خاصة وأن نظرة الجيش لتلك المؤسسة يسودها الشك، وحتى تصل إلى نظرة كراهية للسياسيين وللقوى السياسية المنظمة (النابلسي، 2003، الصفحة 79)، مما يدفعه إلى الاستيلاء على الحكم إما بصفة عرضية وظرفية منعزلة أو بصفة دورية متكررة، تجعل من تدخله شبه وظيفة دائمة (ولد دادة،2002 ،الصفحة 59-60).

- العامل التاريخي والذي تركز عليه الدراسات في تفسير ظاهرة التدخل العسكري، وتفسير ذلك أن العالم العربي الإسلامي مبني على مبدأ الدمج بين الوظيفتين المدنية والعسكرية إضافة إلى الوسيلة الدينية للحاكم، فكثيرا ما كان يتولى الحاكم القيادة الفعلية في ميادين الحرب، ثم إن الصلة التي كانت بين الحكام وقادة جيوشهم لم تكن دائما على وئام، وعليه فإن تلك الدراسات خلصت إلى أن الظاهرة العسكرية العربية حينما تتجاوز مهماتها ووظائفها الدستورية فإنما تستمد بعض ملامحها من التاريخ العربي الإسلامي (ولد دادة، 2002،الصفحة 85).

- عدم الفصل في التراث السياسي العربي بين السياسة وباقي مجالات العمل في المجتمع وأولها مجال الدولة ومجال الجيش وكذا بين مجالات المعرفة والعمل وصلاحيات الحاكم مدنيا كان أو عسكريا لإدارة شؤون الأمة في كل المجالات والاختصاصات بالنظر إلى الطابع التكاملي لمفهوم السياسة (النابلسي، 2003، الصفحة 104).

- عسر ميلاد الدولة الوطنية الحديثة وهي دولة القانون والمؤسسات، وبالتالي غياب ميكانيزم واضح شرعي يحكم عملية انتقال السلطة، الأمر الذي أتاح للعسكريين فرص الاستيلاء على السلطة (فرج، 2009، الصفحة 1).

المطلب الثاني: الأدوار المتحركة للجيش العربي أثناء عملية التحول الديمقراطي

لقد وقفت مؤسسة الجيش على إثر الحراك العربي مواقف مختلفة، ويمكن أن نميز بين ثلاث مواقف وهي :

1- الموقف المحايد: والذي بدا مترددا بين الحياد السلبي والحياد الإيجابي، ثم الحياد المتطور من نصرة الحاكم إلى الضغط عليه حتى يخرج من السلطة، وفي هذه الحالة يقع الجيش التونسي والجيش المصري (مبيضين، 2012، الصفحة 1).

أ- تونس: لعب الجيش دورا مفصليا في إنجاح الثورة، حيث التزم الحياد إبان تحول الحالة الثورية إلى فعل ثوري، ولم يتدخل إلا لحفظ الأمن والحيلولة دون انهيار الدولة، وفي اللحظات الأخيرة من عمر النظام تحول موقف الجيش إلى الانحياز للانتفاضة، خاصة مع موقف قائد الجيش البري الجنرال رشيد بن عمار الذي حاصرت دباباته قصر قرطاج، مما أجبر الرئيس زين العابدين بن علي على الفرار. وقد استند هذا الموقف من جانب الجيش على ركائز شتى أهمها: إستياء الجيش من سياسة الإضعاف والتهميش المتعمدتين له من قبل بن علي لمصلحة الأجهزة الأمنية الأخرى التي كان يحتمي بها.

ب-مصر: سلكت الأمور مسلكا مشابها لما حدث في تونس إلى حد كبير وإن اختلفت كثيرا طبيعة الجيش المصري وتكوينه وعلاقته بالسياسة، خصوصا في ظل اتصال العسكر في مصر بالسلطة السياسية منذ ثورة 25 يناير، وكان واضحا للعيان منذ اندلاع الانتفاضة، وعقب استدعاء الجيش لملأ الفراغ الذي خلفه انسحاب الشرطة،هنا نجد أن الجيش وضع مسافة بينه وبين القادة السياسية، وحرص على أن يتدخل في لحظة احتدام الأزمة لإقناع الرئيس حسني مبارك بالتنحي عن السلطة لوقف تدهور الأوضاع، وبشكل عام كان موقفا متوازنا طيلة الوقت، وإن انحاز في بعض الأحيان إلى الشارع ومطالبه (نعمة، 2012،الصفحة1).

2- موقف الاندفاع إلى حماية النظام والدولة: في وجه المطالبين بالتغيير، على غرار الجيش السوري.

3- انقسام الجيش بين مؤيد للحركات الشعبية، وبين المدافع عن النظام والحاكم والمستمر بولائه المطلق له، وهو ما مثلته الحالتين الليبية واليمنية (مبيضين، 2012،الصفحة1).

وعلى هذا الأساس قسم تقرير صادر عن مركز دراسات الشرق الأوسط الدول العربية المتأثرة بالأحداث الثورية الحاصلة إلى ثلاث مجموعات وهي دول الثورات السلمية –تونس ومصر- والثانية دول الثورات الغير سلمية – ليبيا. اليمن. سوريا- والثالثة دول الإصلاح الذاتي – الأردن. الجزائر. المغرب. ودول مجلس التعاون الخليجي – وهي الدول التي تجاوبت مع الاحتجاجات المطالبة بالإصلاح والتغيير (أبو دقة، 2011، الصفحة1).

كما يرى بعض الباحثين أن تركيبة الجيش المؤسساتية وقوته وطبيعته في هذه المجتمعات هو ما أفرز أدوارا مختلفة للمؤسسة العسكرية في الدول التي تعيش الثورات والانتفاضات، ففي تونس ومصر حيث يتصف المجتمع والجيش بدرجة عالية من الانسجام الاجتماعي والحرفية أدركت قيادات الجيش أن

بقاءها ليس مهددا ولو زال النظام وبالتالي لم تكن لديهم مشكلة في التخلي عن النظام والوقوف مع ثورة الشعب.

أما في الدول العربية التي لم يكن فيها الجيش محترفا ومهنيا وحيث أجهزة الأمن التابعة للحاكم وعائلته فإن الثورات أدت إلى انقسام الجيش إلى فئتين، فئة من أقرباء الحاكم ومؤيديه وقفت ضد الثورة، أما بقية أفراد الجيش فقد انضمت إلى المعارضة أو بقيت محايدة كما هو الحال في ليبيا واليمن (يوسف، 2017، الصفحة 1).

المطلب الثالث: المؤسسة العسكرية عقبة في مسار التحول الديمقراطي

من خلال التفحص العميق في داخل بنية الأنظمة السياسية العربية يتضح جليا مدى التنافسية السياسية بين المؤسستين المدنية والعسكرية في عملية صنع القرار في البيئتين الداخلية والخارجية، وأن فكرة الجيش المحايد أو غير المسيس هي مجرد مفهوم دستوري يضبط من خلاله الأداءات والوظائف التي تخول من خلالها تلك الدساتير نشاطه وحدود مهامه.

لذلك فإن عميلة التحول الديمقراطي التي تبنتها تلك النظم السياسية العربية والتي تسعى إلى تكريس ثقافة سياسية مبنية على فكرة التداول السلمي على السلطة والديمقراطية الحقيقيةيضاف إليها وبشكل أساسي مبدأ احترام الدستور من طرف كل المؤسسات المدنية والعسكرية والالتزام بروح النص القانوني الذي يحدد مهام كل مؤسسة على حدا، وبالتاي فإن إحدى التحديات الكبرى والعقبات التي تعيق مسار التحول الديمقراطي لتلك الأنظمة العربية هو ضرورة إبعاد المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية ضمن بنية دستورية وقانونية ديمقراطية، كذلك لابد من الإشارةإلى تلك العقبات التي يخلفها التدخل والتغلغل الكبير والمستمر للمؤسسة والعسكرية والتي تعرقل مسار الانتقال الديمقراطي ونجملها فيما يلي:

- عدم حيادية المؤسسة العسكرية من العملية السياسية وتفاعلاتها المختلفة خاصة بعد ثورات الربيع العربي،
- المواقف المتباينة لتلك المؤسسة حول موجة التحولات الديمقراطية الحاصلة في المنطقة العربية،
- عدم إلتزام المؤسسة العسكرية بالأدوار التقليدية لها والتي تدعوها إلى حراسة مسار التحول الديمقراطي الحاصل وليس توجيه مساره،
- تغلغل المؤسسة العسكرية داخل المؤسسة السياسية أو داخل السلطة السياسية أكسبها قوة التأثير في الحياة السياسية باستمرار،
- بنية الأنظمة السياسية العربية قائمة على مجموعة من البيروقراطيات القوية والمهيمنة في الغالب والمتحالفة مع المؤسسة العسكرية.

كل هذه المعيقات وغيرها كثير من شأنه أن يعيق مسار التحول الديمقراطي في المنطقة العربية وبذلك تبقى تلك الشعوب العربية في انتظار ولادة قيصرية جديدة لتحول ديمقراطي حقيقي يوفر لتلك

الشعوب والأنظمة السياسية مجالات واسعة للتحرك من أجل إرساء مبادئ الديمقراطية الحقيقية التي ينشدها المواطن العربي.

المبحث الثالث

المؤسسة العسكرية في مصر وتدخلها في الشؤون السياسية

هناك عوامل متعددة تؤثر في تكوين دور المؤسسة العسكرية المصرية من حيث المدى والطبيعة والاتجاه (شخمام، 2017،الصفحة 155)، جعلت من الحالة المصرية معضلة حقيقية ليست بسبب استلام الجيش للسلطة في ضوء تلك الانتفاضة الشعبية وليس انقلابا ولكن أيضا لما للنظام المصري ما قبل 25 يناير من جذور تاريخية في الشرعية العسكرية منذ انقلاب 1952 الشعبي وحرب 1973 فيما بعد.

المطلب الأول: مسارات المؤسسة العسكرية المصرية وأدوارها السياسية

لقد مرت علاقة الجيش المصري بالسياسة منذ مطلع الخمسينيات في القرن الماضي بعدة مراحل:

- حكم الجيش للبلاد بشكل منفرد لوقت قصير، وفي المرحلة التالية تكونت شراكة بين الجيش من ناحية والعسكريين الذين تحولوا إلى قادة سياسيين من ناحية أخرى، غير أن هذه الشراكة سرعان ما تحولت إلى تنافس وصراع حاد، حتى أن الصراع بين الرئيس والمشير مثل الصراع الرئيسي في البلاد حتى حرب يونيو 1967، وربما لم تكن الهزيمة ومن قبلها فشل الوحدة مع سوريا لولا ذلك الصراع.

- المرحلة الثالثة للعلاقة بين الجيش والسياسة بعد هزيمة يونيو التي أتاحت للقيادة السياسية الفرصة لإعادة صياغة العلاقات المدنية العسكرية، فانسحب الجيش من السياسة، وتفرغ لأداء مهمة الدفاع عن الوطن وحدوده، فاستقرت صيغة جديدة قبلت من خلالها المؤسسة العسكرية الخضوع للمؤسسة المدنية، وقد سهلت الخلفية العسكرية للقيادة السياسية خاصة لرئيس الجمهورية طوال السنوات الماضية منذ حرب يونيو 1967 الانتقال إلى هذه الصيغة،وتدريجيا تراجع الجيش عن المشاركة في المشهد السياسي المصري واكتفى بالوقوف عند الأفق استعدادا لأي طارئ يحدث خاصة تلك التهديدات التي تمس الأمن القومي المصري داخل الساحة الوطنية ليعطي الدعم والمساعدة للسلطات الشرعية التي يخضع لقيادتها عندما تحتاج إليه و هو ما حدث في عامي 1977و1986 عندما أنقذ الجيش البلاد من فتن هددت السلم الأهلي.

- في عصر الرئيس جمال عبد الناصر والذي استلم الحكم عقب الانقلاب العسكري الذي قام به رفقة خمسة من الضباط الأحرار سنة 1952طيلة فترة حكمه كان هو صانع القرار، مستعينا بمجموعة صغيرة مكونة أساسا من عسكريين، وقد تميزت هذه الفترة بالتداخل بين المدني والعسكري نتيجة للعلاقة الوثيقة والخاصة بين عبد الناصر والمشير عامر الذي مارس بعض المهام القطاعية الأخرى (علوي، 2017، الصفحة1).

- في عهد أنور السادات تميز حكمه بإلغاء كل الحريات العامة وقمع المعارضين السياسيين والزج بهم في السجون بدون محاكمة في إطار قانون الطوارئ الذي بقي ساري المفعول طوال فترة حكمه وعمل

على عسكرة الشارع المصري لدرجة وصلت الإحصائيات إلى وجود عسكري واحد لكل 47 مواطن مصري (ب.ذ.ك، 2015، الصفحة 1). هنا العلاقات المدنية العسكرية كانت تتشابه مع فترة عبد الناصر لكن بدأت في التغير والتراجع النسبي لنفوذ المؤسسة العسكرية على عملية صنع القرار بعد نكسة 1973 ومعاهدة كامب ديفيد.

- في عهد حسني مبارك لم تختلف علاقته مع المؤسسة العسكرية كثيرا عن الفترة الأخيرة من حكم السادات إلا أن المرحلة الأخيرة من حكمه عرفت بروزا واضحا لدور جهاز المخابرات العامة، وعلى الرغم من ثقة الرئيس مبارك في رئيس هذا الجهاز إلا أن هذا الأخير يعرض البدائل والتصورات على المؤسسة التي يرأسها (مسعد، 2010،الصفحة 486) الصفحة 486. وقد قسمت الدراسات التي قام بها باحثون من قسم المؤسسة العسكرية حول علاقة الرئيس بالمؤسسة إلى قسمين (عبيدات، 2012،الصفحة 127):

1- المستوى العسكري السياسي: قيادة الأركان، رؤساء الفروع والتشكيلات الكبرى، وهو المستوى القيادي الأعلى الذي يدين بالولاء للرئيس ويتبنى سياسته وإستراتيجيته الإقليمية والدولية.

2- المستوى العسكري الميداني: القيادات الميدانية والتشكيلات القتالية التي حاولت القيادة العليا إبعادها عن الحراك السياسي والخيارات الإستراتيجية.

المطلب الثاني: الأداء السياسي للمؤسسة العسكرية منذ ثورة 25 يناير

من المعروف أن الجيوش العربية في دول الربيع العربي اتخذت مواقف متباينة تجاه الثورات والانتفاضات حيث انحازت المؤسسة العسكرية في كل من تونس ومصر إلى مطالب الثورة –كما أشرنا- إلا أنه وخلافا للحالة التونسية فإن الجيش المصري وعقب تخلي حسني مبارك عن السلطة في 11شباط/فبراير 2011 قام بأدوار سياسية، فالمجلس الأعلى للقوات المسلحة تولى إدارة شؤون البلاد حتى تسليم السلطة للرئيس المنتخب في حزيران/يونيو2012، ورغم عودة الجيش إلى ثكناته ظل يراقب الوضع السياسي والعملية السياسية من قريب،خاصة بعد قرار الرئيس المنتخب محمد مرسي إحالة المشير محمد حسين طنطاوي وزير الدفاع السابق والفريق سامي عنان رئيس الأركان السابق على التقاعد في آب/أغسطس2012، وتعيين الفرق الأول عبد الفتاح السيسي وزيرا للدفاع (نصر الدين و رجب، 2014، الصفحة197).

- اختلفت تحليلات الباحثين حول النقلة النوعية للجيش المصري من الحياد السلبي إلى الحياد الإيجابي اتجاه الحراك الشعبي وذلك نظرا لعدة عوامل منها تجانس أفراد الجيش نفسه والطبيعة الإحترافية الوطنية والعقائدية التي يتمتع بها، إضافة إلى قناعته بضرورة إجراء تغييرات على مسار الحكم (مطر، 2011،الصفحة 30).

- إضافة إلى وجود عوامل خارجية ممثلة في دور الولايات المتحدة الأمريكية والتي تربط دوائرها العسكرية والسياسية علاقات وثيقة بالجيش المصري تمويلا وتدريبا، وسعت إلى أن الجيش يبقى بعيدا

عن قمع المتظاهرين حتى تصل الأمور إلى درجة الإنهيار، عندها توكل له مهمة السيطرة على الأوضاع كي لا تؤثر على إسرائيل (بهولي، 2012، الصفحة 12).

- من جهة أخرى كان ذلك الحياد كخيار عقلاني، كما ذهب إليه الكاتب والمحلل السياسي عزمي بشارة قائلا: أن الموقف يمثل خروجا عن سلطة مبارك نتيجة الاختلاف معه على كيفية تسيير الدولة ومبدأ التوريث أكثر مما هو انضمام للثورة وتأييدا لمطالبها (بشارة، 2012،الصفحة 991).

المطلب الثالث: المؤسسة المدنية والعسكرية في ظل الحكم المدني

اعتقد الكثير من المحللين أنه وبوصول الرئيس محمد مرسي إلى الحكم أن حكم المؤسسة العسكرية قد ولى وأن المطالب الشعبية ستلبى في حين أنه وبعد الانتخابات الرئاسية تشكلت إدارة مشتركة بين الرئيس المنتخب والمجلس العسكري، هذا الأخير الذي ظل محتفظا بصلاحيات معتبرة إلى حين انتخاب مجلس تشريعي جديد، والمرحلة هذه شهدت فيها العلاقة بين المؤسسة المدنية والعسكرية هدوء نسبيا إلى أن جاءت عملية هجوم رفح التي استهدفت قوات حرس الحدود المصرية بسيناء في الخامس من أوت 2012 وأسفرت عن استشهاد 16 جنديا مصريا، هذه الحادثة وضعت الجيش في حرج شديد.

في عهد الرئيس محمد مرسي سعى إلى ذلك الاتفاق التام بين المؤسستين، حيث تحافظ من خلاله المؤسسة العسكرية على استقلالها المالي والاقتصادي ومصادر تسليحها وحتى صلاحية إختيار وزير الدفاع الفريق عبد الفتاح السيسي الذي لم يشارك في أي حروب ضد إسرائيل مما فسر على أنه مرحلة جديدة لجيل العسكر.

إحالة الرئيس مرسي المشير الطنطاوي ورئيس الأركان للتقاعد تكشف عدة ملاحظات أساسية من أهمها:

1- أن مصر لا تتحمل ازدواجية السلطة، حيث أنها لا تعرف مقاما أعلى من مقام رئيس الدولة المنتخب من طرف الشعب وأن المؤسسة العسكرية لا شرعية لها خارج الأطر الدستورية.

2- التزام المؤسسة العسكرية بالشرعية المدنية والإنضواء تحت حكم رئيس مدني منتخب وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة.

3- الارتياح لعودة الجيش إلى مهامه الأصلية خاصة بعد إحالة الرئيس مرسي المشير الطنطاوي ورئيس الأركان للتقاعد والذي لم يلقى ردودا شعبية أو عسكرية تلحظ مما يشير إلى عودة الجيش إلى مهامه الأصلية الدستورية المعروفة.

الخاتمة:

إن طبيعة العلاقات المدنية- العسكرية في مصر تشير إلى أن المؤسسة العسكرية والمدنية في حالة تجاذبات كبيرة حول محاولة احتواء المشهد السياسي خاصة مع قيام ثورة أخرى بعد تلك التي عرفتها في 25 يناير و محاولة الانقلاب على حكم الإخوان المسلمين بقيادة الرئيس الشرعي محمد مرسي، مما يؤكد على وجود عدة سيناريوهات محتملة لتلك العلاقات المدنية-العسكرية ونجملها فيما يلي:

أولاً- إقامة علاقة مدنية عسكرية ومتكافئة قائمة على أساس الشرعية الدستورية خاصة بعد إحالة قيادات المؤسسة العسكرية المصرية على التقاعد مما يعني تلك البداية القوية للمؤسسة المدنية ومحاولة بسط سيطرتها على النظام السياسي المصري، خاصة وأن الرئيس مرسي استطاع حل الكثير من القضايا العالقة في مدة قصيرة مما خلص إلى أن النخب المدنية تمتلك الحنكة والكفاءة اللازمة في تسيير شؤون الدولة.

ثانياً- بقاء الجيش ومن خلاله المؤسسة العسكرية متدخلا في الشؤون السياسية خاصة وأن الاعتقاد الحاصل أن الثورة في مصر كانت على السلطة أو ضد السلطة وأن الثورات جاءت لتغيير الحكام المستبدين، وهنا نجد أن المجلس العسكري بعد توليه لمقاليد الحكم في 11 فبراير 2011 جعل من نفسه البديل عن الشرعية الشعبية، مما يبرز مدى توغل ونفوذ المؤسسة العسكرية وقوتها في الحفاظ على النظام السياسي المصري من خلال إجراءات هيكلية داخل ذلك النظام دون أن يضعف من مكانتها ومركزها الريادي والحساس داخل الدولة المصرية.

ثالثاً- محاولة تسييس المؤسسة العسكرية، حيث أن اضطراب العلاقات المدنية العسكرية يبقى متواصلا لكن بالمقابل سيتحول من التدخل العسكري في الشؤون السياسية إلى تدخل السياسيين في الشؤون العسكرية من خلال التعيينات المنتقاة من الرئيس داخل المؤسسة العسكرية.

في الأخير نستطيع القول إن معالجة موضوع العلاقات المدنية العسكرية في مصر وقضاياها الشائكة تتطلب الكثير من التحليل والتمحيص والحنكة، كما تعتمدعلى تلك النظرة التوافقية القوية بين النخب الديمقراطية المدنية والعسكرية على حد سواء من أجل بناء ديمقراطية مدنية حقيقية، وهذا يتطلب عمليات مستمرة ومفتوحة من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تصب في نفس الغاية.

تجربة التحول الديمقراطي في مصر ومسألة العلاقات المدنية العسكرية تتحكم فيها عدة عوامل تجعل من قضية انسحاب المؤسسة العسكرية من الحياة السياسية أمرا صعبا للغاية وغير ممكن، بالمقابل ليس من المقبول أن يتدخل الجيش في الحياة السياسية في ظل نظام ديمقراطي تحتكم فيه أداءات وتدخلات ومهام تلك المؤسسة إلى النصوص القانونية والدستورية نظريا، أما من الناحية العملية ومن خلال التجربة المصرية فالأمر صعب للغاية.

مراجع المقال:

1- إبراهيم نصر الدين، و إيمان رجب. (2014). حال الأمة 2013/2014. بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.ص197.

2- احمد أبو دقة. (26 ،11 ،2011). طريق الاسلام. تاريخ الاسترداد 26 ،11 ،2011، من الاسلام واي: http://ar.islamway.net/article/9179/%D8%A7%D9%84%.

3- أحمد عبيدات. (2012). الثورة والانتقال الديمقراطي نحو خطة الطريق. بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،ص127.

4- أحمد ولد دادة. (2002). الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي. بيروت، لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية. ص 16.

5- اليعازر بعيري. (1992). ضباط الجيش في السياسة و المجتمع العربي. بيروت، لبنان: المكتبة الثقافية. ص ص7- 14.

6- ب.ذ.ك. (17 ،04 ،2015). صوت الاحرار. تاريخ الاسترداد 17 ،04 ،2015، من صوت الاحرار على الويب: http://sawtalahrar.net/oldsite/modules.php§name=Newfil=articlesid=25263.

7- جميل مطر. (2011). رياح التغيير في الوطن العربي. بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية. ص30.

8- سيد فتحي فرج. (23 ،04 ،2009). الحوار المتمدن. تاريخ الاسترداد 23 ،04 ،2009، من الحوار المتمدن -موبايل: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=169709.

9- شاكر النابلسي. (2003). صعود المجتمع العسكري العربي في مصر وبلاد الشام1948/2000 (المجلد 1). بيروت، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر. ص101.

10- عبدالوهاب الكيلاني. (1985). الموسوعة السياسية. بيروت، لبنان: الموسوعة العربية للدراسات والنشر. ص108.

11- عزمي بشارة. (2012). الثورة التونسية المجيدة. بيروت، لبنان: الدار العربية للعلوم. ص991.

12- فؤاد الآغا. (2008). علم الاجتماع العسكري (المجلد 1). عمان: دار أسامة. ص202.

13- فاطمة الزهراء شخمام. (1 ،06 ،2017). الجيش الدولة في المنطقة العربية طبيعة الدور السياسي وتحديات التحول الديمقراطي. دراسات حول الجزائر، صفحة 155.

14- لبنى بهولي. (2012). الادوار المتغيرة للمؤسسة العسكرية في الثورات العربية. سكيكدة، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية.

15- مجدي حماد. (1987). العسكريون العرب و قضية الوحدة. بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية. ص ص177- 182.

16- محسن خصروف. (11 ،04 ،2012). موقع الثورة. تاريخ الاسترداد 11 ،04 ،2012، من موقع الثورة على الويب: http://www.Alwtny.net.

17- محمد مالكي. (2012). ثورة تونس،الاسباب والسياقات والتحديات (المجلد 1). تونس: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات. ص300.

18- مصطفى علوي. (23 ،04 ،2017). الحوار المتمدن. تاريخ الاسترداد 23 ،04 ،2017، من الحوار المتمدن -موبايل: http://www.Alhiwar.org/debat/show.art.asp?aid=169709.

19- منصور الاخضاري. (2005-2006). المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر. الجزائر: قسم العلوم السياسية.

20- مهند مبيضين. (23 ،02 ،2012). الدستور. تاريخ الاسترداد 23 ،02 ،2012، من موقع الدستور على الويب: http://www.ida2at.com/armies/revolutions-reading-sudanese-case.

21- نفين مسعد. (2010). كيف يصنع القرار في الانظمة العربية (المجلد 1). بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية. ص486.

22- هشام نعمة. (08 ،03 ،2012). الحوار المتمدن. تاريخ الاسترداد 08 ،03 ،2012، من الحوار المتمدن -موبايل: http://www.ahewar.org/debat/show.aret.asp?aid=297839.

23- يوسف الخليفة يوسف. (4 ،06 ،2017). دار السلام. تاريخ الاسترداد 4 ،06 ،2017، من دار السلام على الويب: http://www.darussalam.ne/print.asp contentld1885.